



التاريخ: 9 تشرين الأول/أكتوبر 2015
الأصل: إنكليزي

البند الأول من جدول الأعمال

إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم: متابعة القرار بشأن الجهود الرامية إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة موجزة عن مسوغات وهدف ومضمون التوصية الجديدة بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٥. كما تضع أولويات استراتيجية عمل محتملة من جانب المكتب للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، ترمي إلى إنفاذ القرار المعني دعماً للجهود التي تبذلها الهيئات المكونة لتنفيذ التوصية. ومجلس الإدارة مدعو إلى أن يوفر الإرشاد بشأن إجراء المتابعة المقترح وأن يطلب من المدير العام تنفيذ التدابير المحددة في القرار، في حدود الموارد المتاحة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٥٠).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية الأربعة جميعها.

الانعكاسات السياسية: من شأن خطة العمل المقترحة أن تؤثر في نشاط المكتب فيما يتعلق بالانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم لفترات السنتين الثلاث القادمة، بالإضافة إلى الدور الأوسع للمنظمة على المستوى الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بمتابعة برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المعتمد مؤخراً.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: انعكاسات على المقترحات القادمة للبرنامج والميزانية لما بعد الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ومن المطلوب حشد الموارد من خارج الميزانية لتنفيذ خطة المتابعة.

إجراء المتابعة المطلوب: تكيف خطة العمل وتنفيذها وقيام المدير العام بالإخطار بالتوصية رقم ٢٠٤.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة سياسة العمالة.

الوثائق ذات الصلة: محضر الأعمال المؤقت رقم ١٠-١، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٤، جنيف، حزيران/يونيه ٢٠١٥، وترد في القسم ألف منه التوصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ويرد في القسم باء منه القرار بشأن الجهود المبذولة لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

مقدمة

١. اعتمد مؤتمر العمل الدولي، في دورته الرابعة بعد المائة (٢٠١٥)، التوصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم (توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ رقم ٢٠٤))، استناداً إلى توافق ثلاثي متين وتصويت شبه إجماعي^١، بعد عملية تشاور استمرت عامين.
٢. وتكتسي هذه التوصية الجديدة أهمية استراتيجية بالنسبة لعالم العمل ول مستقبل العمل: فهي تعني نصف القوى العاملة في العالم وأكثر من ٩٠ في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العالم، العاملة في ظروف غير منظمة. وتشكل التوصية معيار العمل الدولي الأول الذي يركز على الاقتصاد غير المنظم برمته وتنوعه، ويشير بوضوح إلى الانتقال إلى الاقتصاد المنظم كوسيلة لتحقيق العمل اللائق للجميع والتوصل إلى تنمية شاملة. وتسلم التوصية ذات الأهمية العالمية، بالتنوع الكبير في حالات السمة غير المنظمة، بما فيها السياقات والأولويات الوطنية المحددة من أجل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، وتوفر إرشادات عملية من أجل معالجة تلك الأولويات.
٣. كما اعتمد المؤتمر في عام ٢٠١٥ القرار بشأن الجهود المبذولة لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم^٢، والذي يدعو الحكومات وأصحاب العمل والعمال، جميعاً، إلى إنفاذ التوصية رقم ٢٠٤ إنفاذاً كاملاً.
٤. وتقدم هذه الوثيقة معالم بارزة في التوصية وتقدم استراتيجيات متابعة لنشاط المكتب من أجل إنفاذ القرار. وتسترشد استراتيجية المتابعة بالقرار وبمضمون التوصية رقم ٢٠٤ وبانعكاساتها على نشاط الدول الأعضاء واحتياجات الهيئات المكونة الثلاثية المعرب عنها طوال عملية وضع المعايير، انطلاقاً من اجتماع الخبراء في عام ٢٠١٣ ووصولاً إلى اعتماد التوصية في عام ٢٠١٥. وخطة العمل مقترحة أساساً لفترة ست سنوات من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١ أو لثلاث فترات سنيتين. غير أنه، نظراً لضرورة بذل جهود حثيثة طوال فترة مهمة من الزمن لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، قد يرغب مجلس الإدارة في استعراض خطة العمل هذه بعد مرور خمس سنوات في عام ٢٠٢٠ بغية تجديدها وتكييفها حسبما يعتبره ملائماً بحلول عام ٢٠٢١.

المعالم البارزة في التوصية

٥. توفر التوصية رقم ٢٠٤ الإرشاد إلى الدول الأعضاء من أجل السعي إلى تحقيق هدف ثلاثي الجوانب:
 - (أ) تسهيل انتقال العمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وفي الوقت ذاته احترام الحقوق الأساسية للعمال وضمان الفرص لتوفير أمن الدخل وموارد الرزق وروح تنظيم المشاريع؛
 - (ب) تشجيع خلق المنشآت والوظائف اللائقة والحفاظ عليها واستدامتها في الاقتصاد المنظم وتعزيز اتساق سياسات الاقتصاد الكلي والعمالة والحماية الاجتماعية وغير ذلك من السياسات الاجتماعية؛
 - (ج) الحيلولة دون انتشار السمة غير المنظمة في وظائف الاقتصاد المنظم.
٦. وتحدد التوصية بوضوح نطاق تطبيق واسعاً ومفصلاً يشمل كافة العمال والوحدات الاقتصادية - بما في ذلك المنشآت وأصحاب المشاريع والأسر المعيشية - في الاقتصاد غير المنظم. ويمكن أن يكون هذا العمل غير المنظم موجوداً في كافة القطاعات الاقتصادية وفي الميادين العامة والخاصة على حد سواء.

^١ مكتب العمل الدولي، محضر الأعمال المؤقت رقم ١٦، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٤، جنيف، ٢٠١٥، الصفحة ١٤.

^٢ مكتب العمل الدولي: القرار بشأن الجهود المبذولة لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، المعتمد في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الدورة ١٠٤، مؤتمر العمل الدولي.

٧. وتدعو التوصية رقم ٢٠٤ الدول الأعضاء إلى تصميم استراتيجيات متسقة ومتكاملة من أجل تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وترسي ١٢ مبدأً من المبادئ التوجيهية في القسم ثانياً بغية رسم معالم هذه الاستراتيجيات. وتسلّم هذه المبادئ بضرورة إرساء نهج مكيفة للاستجابة لتنوع الحالات وخاصة الظروف الوطنية. وهي تدعو إلى الاتساق والتنسيق فيما بين طائفة واسعة من المجالات السياسية، وإلى إيجاد نهج متوازن يجمع بين الحوافز وتدابير الامتثال. وتشدد هذه المبادئ على ضرورة تشجيع وحماية حقوق الإنسان فعلياً لجميع العاملين في الاقتصاد غير المنظم، واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، في القانون والممارسة، بالإضافة إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، وضرورة إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الأكثر استضعافاً في الاقتصاد غير المنظم.

٨. وتسلّم التوصية بأن معظم الناس يدخلون الاقتصاد غير المنظم لا بخيار منهم ولكن نتيجة الافتقار إلى الفرص في الاقتصاد المنظم. وهي تشير بوضوح إلى ضرورة الحفاظ على سبل العيش القائمة وتحسينها، إلى جانب القدرات على تنظيم المشاريع والمهارات والقدرات الإبداعية لدى العاملين في الاقتصاد غير المنظم، في عملية الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

٩. وتستند التوصية إلى الفهم المشترك والخبرات المتبادلة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ومفادها أنّ أفضل طريقة لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم تكمن في اعتماد استراتيجية متكاملة ومزيج سياسي وتنسيق مؤسسي من أجل تعزيز العمالة وفرص الدخل والحقوق والحماية الاجتماعية لملايين الأشخاص المعنيين.

١٠. وتحدد التوصية رقم ٢٠٤ مجموعة مجالات سياسية يتعين معالجتها والجمع بينها وفقاً للظروف الوطنية. وترد إرشادات مفصلة وعملية من أجل تصميم وتنفيذ ورصد هذه الاستراتيجيات المتسقة والمتكاملة، في الأقسام التالية: ثالثاً بشأن الأطر القانونية والسياسية؛ رابعاً بشأن سياسات العمالة؛ خامساً بشأن الحقوق والحماية الاجتماعية؛ سادساً بشأن الحوافز والامتثال والإنفاذ؛ ثامناً وتاسعاً بشأن جمع البيانات والرصد والتنفيذ على التوالي.

١١. وتوفر التوصية رقم ٢٠٤ نهجاً مشتركاً وجامعاً لمجموعة محدثة من معايير العمل الدولية المحدثة والمشار إليها في الملحق. وهي ترتدي أهمية خاصة لإرشاد العمل في مجالات سياسية محددة وتحقيق الأهداف ثلاثية الجوانب للانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

١٢. وتعترف التوصية بأهمية تمتع العاملين في الاقتصاد غير المنظم بالحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية، بالإضافة إلى الدور الرئيسي للهيكل الثلاثي والتنسيق الفعال بين الهيئات الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل إنفاذ أحكامها، والدور الذي تضطلع به منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في مد نطاق العضوية والخدمات إلى العمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم.

استراتيجية متابعة مقترحة للعمل

١٣. ترمي الاستراتيجية المقترحة لمتابعة المكتب للتوصية رقم ٢٠٤، في المقام الأول، إلى دعم نشاط الهيئات المكونة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة ومتسقة، وفقاً للظروف والأولويات الوطنية، سعياً إلى تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

١٤. وتتمحور الاستراتيجية حول أربعة عناصر مترابطة فيما بينها، هي: (١) حملة ترويجية لاستنارة الوعي والتنوعية؛ (٢) بناء قدرات الهيئات المكونة الثلاثية؛ (٣) تطوير المعارف ونشرها؛ (٤) التعاون الدولي والشراكات.

١٥. واستناداً إلى العمل الموسع الذي اضطلع به المكتب بشأن الاقتصاد غير المنظم على مدى عدد من السنوات، بما في ذلك تنفيذ مجال الأهمية البالغة المتعلق بإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم في فترة السنتين الحالية، تقترح الاستراتيجية ترسيخ وإعادة توجيه الأنشطة الجارية في مجالات محددة، بما يتسق مع التوصية رقم ٢٠٤، فضلاً عن استهلال العمل أو الارتقاء إلى حدٍ كبير بالأنشطة المتعلقة بالجوانب الجديدة التي قدمتها التوصية. وستكون الأنشطة والمخرجات الملموسة متسلسلة على مدى ثلاث فترات سنتين، في إطار الموارد المتاحة وتلك التي يمكن حشدتها.

١٦. وبغية تلبية الطلبات المتزايدة في مجال العمل هذا والاستفادة من الزخم الاستثنائي المستحدث، ستلتزم موارد من خارج الميزانية من أجل مد نطاق تغطية الدعم المقدم على المستوى القطري وبناء القدرات وتطوير المعارف بشأن الانتقال إلى الاقتصاد المنظم ونشرها.

١ - الحملة الترويجية لاستثارة الوعي والتوعية

١٧. نظراً لطابع التجدد الذي تتسم به التوصية رقم ٢٠٤ ونهجها الشامل ونطاق تطبيقها الواسع، سوف يخصص المكتب قدراً كبيراً من الجهود لترويجها خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٨. واستناداً إلى الزخم الاستثنائي المستحدث منذ اعتماد التوصية، استجاب المكتب للطلبات المباشرة الواردة من الهيئات المكونة من أجل تقديم التوصية وشرحها في مختلف المنديات الوطنية والإقليمية والدولية. كما لبي المكتب طلباتها من أجل دعم مجموعات العمل الثلاثية المنشأة أساساً في عدة بلدان للتخصيص لمناقشة وضع المعايير، والتي ستقوم الآن بمتابعة عملية التنفيذ.

١٩. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من الأنشطة المخطط لها مسبقاً للاضطلاع بها خلال الفصل الأخير من عام ٢٠١٥، من قبيل تلك المضطلع بها بموجب مجال الأهمية البالغة المتعلقة بإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم، جرى توسيع نطاقها أو إعادة توجيهها لإدخال التوصية رقم ٢٠٤. وهذه الأنشطة تشمل أنشطة لتقاسم المعارف في أقاليم أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا وآسيا وأفريقيا، وتنظيم منتدى عالمي بشأن السمة المنظمة، في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وغير ذلك من الأحداث التي تنظمها منظمة العمل الدولية على مستوى المقر والميدان.

٢٠. غير أنه من المهم بمكان إعداد حملة منتظمة لاستثارة الوعي والتوعية من أجل تعزيز فهم مشترك حول كيفية استخدام وإنفاذ الإرشادات الواردة في التوصية رقم ٢٠٤ في مختلف السياقات. وستستحدث منتجات ووسائل مختلفة تعنى بالترويج والتوعية لصالح مختلف شرائح الجمهور، بلغات وأشكال مختلفة على أن يتم نشرها من خلال الشبكات ذات الصلة ومن خلال المؤسسات الوطنية والدولية المعنية بالانتقال إلى الاقتصاد المنظم. والهدف من هذه الحملة هو الوصول إلى كامل الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية، وما هو أبعد من ذلك أي مجتمع المصالح المشتركة الكبير في الاقتصاد غير المنظم والجمهور عموماً.

٢١. ومن شأن المواد والحملة الترويجية أن تساعد أيضاً الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها الدستورية بموجب المادة ١٩(٦) من الدستور من أجل عرض التوصية على السلطة أو السلطات التي يقع الموضوع في مجال اختصاصها، بغية إصدار تشريع أو اتخاذ إجراء آخر، لإنفاذها في غضون سنة من تاريخ اختتام دورة المؤتمر، أي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في هذه الحالة، أو في أقرب وقت ممكن عملياً إذا استحال القيام بذلك لأسباب استثنائية، على ألا يتجاوز بأي حال ثمانية عشر شهراً بعد اختتام دورة المؤتمر، أي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في هذه الحالة.

٢٢. وسوف يواصل المكتب اتباع استراتيجية ترويجية مع فرق العمل أو الهيئات الثلاثية ومع فرق العمل المعنية بالتنسيق والمشاركة بين الوزارات ومع الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات الحوار الاجتماعي والفرق القطرية للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الشريكة المعنية على المستوى القطري. وسيقوم المكتب بالعمل نفسه مع مؤسسات إقليمية من قبيل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي، ومع جماعات إقليمية فرعية من قبيل مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وستفي استراتيجيات التواصل بمتطلبات وخصائص البلدان والأقاليم.

٢٣. بالإضافة إلى ذلك، سيجري الترويج للتوصية رقم ٢٠٤ من خلال المؤتمرات وورش العمل والأنشطة التدريبية ذات الصلة التي تنظمها منظمة العمل الدولية، بما في ذلك عن طريق دورات متنوعة في مركز تورينو. وستتاح مواد محددة أمام منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

٢٤. وستخصص صفحة ويب على موقع منظمة العمل الدولية لهذه التوصية ولتنفيذها، تعرض آخر التطورات والموارد، بما في ذلك قسم يعنى بالأسئلة المطروحة باستمرار، يجري تحديثه بانتظام.

٢٥. وعلى المستوى الدولي، سيجري مد نطاق الحملة المعنية باستثارة الوعي لتشمل الوكالات متعددة الأطراف ذات الصلة، كما هو مشار إليه في القسم ٤ أدناه.
٢٦. والترويج للتوصية الجديدة سيشكل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها المكتب للتصديق على اتفاقيات العمل الدولية الواردة في ملحق التوصية رقم ٢٠٤، وتنفيذ هذه الاتفاقيات.

٢ - بناء قدرات الهيئات المكونة الثلاثية بشأن التوصية رقم ٢٠٤ والإجراءات الرامية إلى دعم الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم

الدعم على المستوى القطري

٢٧. يشكل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم أصلاً أولوية في عدد من البرامج القطرية للعمل اللائق. وسوف يضع المكتب أداة محددة للتوعية بشأن التوصية رقم ٢٠٤، لاستخدامها في سياق تصميم البرامج القطرية الجديدة للعمل اللائق. ومن المتوقع تجديد أو استهلال ٥٥ برنامجاً من البرامج القطرية للعمل اللائق في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مما يوفر أساساً جيداً لنشاط التوعية بشأن التوصية، كما هو محدد في القرار.
٢٨. وسيوسع المكتب ويحدث خدماته التقنية والاستشارية والأنشطة التي يضطلع بها في مجال بناء القدرات، عند الطلب وفي حدود الموارد المتاحة، لدعم الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والهيئات الثلاثية في تصميم وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الرامية إلى تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، وفقاً للظروف والأولويات الوطنية.
٢٩. وسينصب التركيز على الأطر المتكاملة والتنسيق المؤسسي. ومن المتوقع أن تقوم عشرة بلدان على الأقل، في مختلف الأقاليم وخلال فترة خطة العمل، بزيادة تطوير وتنفيذ الأطر السياسية المتكاملة لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، مستنيرة بالإرشادات الواردة في التوصية رقم ٢٠٤ وبدعم من المكتب. وسيركز نموذج التدخل والدعم التقني على ما يلي: (أ) مرحلة التشخيص حيث سيجري تحديث أداة التشخيص الحالية وجعلها تتماشى مع التوصية؛ (ب) استعراض شامل للأطر القانونية والسياسية والممارسات؛ (ج) الحوار الاجتماعي الشامل وبناء قدرات الهيئات المكونة الثلاثية؛ (د) وضع استراتيجية متكاملة والإطار المؤسسي للعمل والرصد.
٣٠. وقد سبق لعدد من البلدان ذات المستويات الإنمائية المختلفة والظروف والمعدلات المتباينة لانتشار السمة غير المنظمة والمراحل المختلفة على مسار الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، أن أعربت عن اهتمامها في ريادة عملية تنفيذ التوصية رقم ٢٠٤. ويرحب المكتب بهذه المجموعة من الأفاق، مما يمكنه من بلورة خدماته استجابة للاحتياجات ورأباً للثغرات المحددة في سياق تنفيذ التوصية. ويُقترح متابعة تجربة تلك البلدان العشرة متابعة وثيقة وتوثيقها طوال خطة العمل، وينبغي نشر الدروس المستفادة وعرض النتائج المستخلصة على مجلس الإدارة، كجزء من الاستعراض الشامل لخطة العمل في عام ٢٠٢٠ أو ٢٠٢١، إذا تقرر ذلك.
٣١. كذلك، سيواصل المكتب توفير المشورة السياسية ودعم التعاون التقني في مجالات سياسية بعينها و/أو لصالح فئات محددة من العمال والوحدات الاقتصادية للانتقال إلى الاقتصاد المنظم، كما يبرز ذلك في التوصية رقم ٢٠٤. وستبذل جهود خاصة لاتساق وتجميع هذه الأنشطة دعماً للتوصية وتمشياً معها.
٣٢. وفيما يتعلق بجمع البيانات، سيضع المكتب حزمة مكيّفة من المساعدة التقنية لتمكين بعض البلدان في أقاليم مختارة، من تكييف استبياناتها وممارساتها الحالية لإدراج مختلف عناصر تعريف العمالة غير المنظمة و/أو العمالة في القطاع غير المنظم، ضمن الدراسات الاستقصائية الأسرية أو المؤسسية الخاصة بها.

تقاسم المعارف وبناء القدرات على المستويين الإقليمي والعالمي

٣٣. يدعو القرار مجلس الإدارة إلى أن يطلب من المدير العام أن يدرج بنداً جديداً منتظماً للمناقشة، حسب مقتضى الحال، في جداول أعمال الدورات المقبلة للاجتماعات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية وغير ذلك من منتديات المنظمة بشأن الإجراءات التي يتخذها المكتب والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية لتنفيذ التوصية، بهدف تحديث وتسهيل تقاسم المعارف والمعلومات والممارسات الجيدة بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

٣٤. وخلال الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر - ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥) في أديس أبابا، سوف يشكل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم في أفريقيا موضوع إحدى المناقشات المواضيعية الثلاث في الجلسة العامة. وبوجود مدة أطول للتحضير للاجتماع الإقليمي السادس عشر لآسيا والمحيط الهادئ في ٢٠١٦، باتت الترتيبات جاهزة لإدراج هذا البند في تقرير المدير العام وفي جدول أعمال الاجتماع. وفيما يتعلق بالاجتماع الإقليمي الأوروبي في ٢٠١٧، يقوم المكتب بمشاورات لتحديد التركيز الخاص بهذا الاجتماع.

٣٥. كذلك، سيقترح المكتب أن تدرج مسألة الانتقال إلى الاقتصاد المنظم في جدول أعمال الاجتماع الإقليمي التاسع عشر للأمريكتين، المتوقع عقده في ٢٠١٨. وإعلان ليما الذي اعتمده الاجتماع الإقليمي الثامن عشر للأمريكتين عام ٢٠١٤، سبق وأعطى الأولوية للنشاط المتصل بالانتقال إلى الاقتصاد المنظم في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وستظل أعمال متابعة التوصية رقم ٢٠٤ مدعومة بواسطة برنامج تعزيز السمة المنظمة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٣٦. وسيقدم المكتب أنشطة إقليمية مكيّفة لبناء القدرات بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة بمختلف الأقاليم والهيئات المكونة والقطاعات فيما يتعلق بالتوصية رقم ٢٠٤. ومن المتوقع خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، تنظيم ورشة عمل ثلاثية واحدة على الأقل بشأن بناء القدرات، في كل إقليم من الأقاليم كل فترة سنتين.

٣٧. ونظراً لأهمية تقاسم الخبرات والمعارف الإقليمية بشأن الانتقال إلى الاقتصاد غير المنظم والطلب عليها، يُقترح ثلاث فرص للقيام بذلك، بما في ذلك من خلال تنظيم أكاديمية بشأن الانتقال إلى الاقتصاد المنظم في مركز تورينو، مرة واحدة في كل فترة سنتين. كما سيستحدث المركز منصة لتبادل الممارسات الجيدة بشأن الانتقال إلى الاقتصاد غير المنظم وبشأن تنفيذ التوصية. وسيطور المكتب بدوره نماذج مخصصة بشأن التوصية رقم ٢٠٤ والانتقال إلى الاقتصاد المنظم ويهدفها في حلقات دراسية سنوية منتظمة في المركز، من قبيل تلك المعنية بالضمان الاجتماعي أو سياسة العمالة.

٣ - تطوير المعارف ونشرها

٣٨. إنّ تطوير المعارف بشأن ما هو مجدٍ في مختلف السياقات ونشر تلك المعارف، أمرٌ أساسي لدعم عمليات وإجراءات الحوار الوطني. وفي حين يتمتع عدد من الدول الأعضاء بسجل يثبت قيامها بوضع أطر قانونية وسياسية فعالة لإضفاء السمة المنظمة، هناك الكثير من الدول الأعضاء الأخرى التي اتخذت مؤخراً مسارات شبيهة أو بدأت الآن في التفكير في إمكانية القيام بذلك. وهناك طلب هائل من جانب الدول الأعضاء على المعارف العملية القائمة على البيانات بشأن ما هو مجدٍ وما هو غير مجدٍ في تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

٣٩. وتقتصر استراتيجيات المتابعة بحثاً جديدة وموجهة نحو السياسات واستحداث أدوات في أربعة مسارات للعمل، هي: (أ) التركيز على الانتقال إلى الاقتصاد المنظم في مجالات سياسية رئيسية أو لصالح مجموعات مستهدفة بعينها تشملها التوصية رقم ٢٠٤؛ (ب) تحليل عمليات الدمج والتفاعلات السياسية، إلى جانب الآليات المؤسسية التي لها تأثير إيجابي عام على إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد؛ (ج) جمع البيانات ورصدها؛ (د) تقييم الأثر. وفي كافة المسارات، سينصب التركيز على الاستراتيجيات الابتكارية وستجرى تحليلات تراعي نوع الجنس وسيولى الانتباه الواجب لاقتراح مجموعة من الخيارات التي يمكن تكييفها مع تنوع الظروف القطرية.

٤٠. ومنتجات المعارف التي ستوضع خلال إعداد خطة العمل من شأنها أن تشمل مجموعة واسعة من الموجزات التقنية والسياسية وتحديثاً لأدلة الموارد السياسية ومجموعات الأدوات المعنية بالممارسات الجيدة وبحوثاً مقارنة وأدوات لتقييم الأثر. وترد في الملحق أمثلة مختارة عن المنتجات التي يتعين على الوحدات وضعها في جميع أقسام المكتب. وسوف تُنشر هذه المنتجات على نطاق واسع بعدة لغات، بما في ذلك من خلال مبادرات بناء القدرات.

٤ - الشراكات والتعاون الدولي

٤١. يطلب القرار من المكتب أن يشجع التعاون والشراكات مع المنظمات الدولية المعنية لدعم وضع السياسات والمبادرات الرامية إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

٤٢. اعتمدت التوصية رقم ٢٠٤ في العام نفسه الذي اعتمد فيه برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتوفر التوصية أداة سياسية متينة لتنفيذ برنامج العمل، لا سيما الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع ولا سيما لتنفيذ الغاية ٨-٣، وهي تعزيز سياسات موجهة نحو التنمية تدعم الأنشطة الإنتاجية وتستحدث فرص العمل اللائق وتشجع على إضفاء الطابع المنظم على المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر وعلى نموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية. ومن شأن متابعة المكتب لبرنامج عام ٢٠٣٠ أن يدمج حسب الأصول، التوصية رقم ٢٠٤ كصك أساسي لرسم معالم الهدف ٨ ودعم تنفيذه.

٤٣. وسوف تضطلع منظمة العمل الدولية بدور رائد في استثارة الوعي بشأن التوصية الجديدة وفي تعزيز الشراكات ضمن النظام متعدد الأطراف من أجل تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم. ومن المتوقع تنظيم سلسلة من الأحداث التمهيديّة، مثلاً خلال انعقاد اجتماع اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ومن المزمع إجراء مشاورات ثنائية مع البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة، بغية التحقق من مجالات الاهتمام ونماذج التعاون. وستجري دراسة فكرة إنشاء هيئة استشارية دولية متعددة أصحاب المصلحة تقدم التوعية والدعم للنشاط المتعلق بالانتقال إلى الاقتصاد المنظم والتوصية رقم ٢٠٤، مسترشدة بالخبرات والدروس المستفادة من مبادرة شبيهة بها بشأن الحماية الاجتماعية.

٤٤. وتقوم منظمة العمل الدولية، من خلال مشاركتها في أعمال مجموعة العشرين، ولا سيما الفريق العامل بشأن العمالة، بدعم التركيز على العمالة غير المنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بنوعية الوظائف وعمالة الشباب. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بحث اجتماع وزراء العمل والاستخدام في بلدان مجموعة العشرين هدفاً كمياً والتزم بخفض نسبة الشباب الأكثر عرضة للبقاء على هامش في سوق العمل بمقدار ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، بما في ذلك خيار التركيز على انتشار العمالة غير المنظمة في صفوف الشباب، وهي مجموعة مستهدفة مهمة بصورة خاصة بالنسبة إلى الاقتصادات الناشئة في مجموعة العشرين. وفي المناسبة نفسها، أصدرت مجموعة قطاع الأعمال ونقابات العمال في مجموعة العشرين بياناً مشتركاً، ذكر فيه الانتقال إلى الاقتصاد المنظم وتنفيذ التوصية رقم ٢٠٤ كأولويات رئيسية للشركاء الاجتماعيين. وتستمر منظمة العمل الدولية في تقديم الدعم التقني للأنشطة أفئة الذكر، حسب مقتضى الحال.

٤٥. وسوف تدعم منظمة العمل الدولية فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات على المستوى الأقليمي بشأن النهج الناجحة للانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. بالإضافة إلى ذلك، توفر منظمة العمل الدولية دعماً تقنياً إلى مجموعة BRICS (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) بشأن الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، من خلال تعزيز تبادل النهج السياسية والممارسات الجيدة بهدف تقوية القدرات الوطنية الرامية إلى التصدي للاقتصاد غير المنظم.

الدراسة الاستقصائية العامة بموجب المادة ١٩

٤٦. يدعو القرار مجلس الإدارة إلى أن يطلب تقارير منتظمة من الدول الأعضاء بموجب المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية، كجزء من آليات الإبلاغ القائمة، لا سيما الدراسات الاستقصائية العامة، وأن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ التوصية. وإذا تقرر ذلك، من الممكن إجراء دراسة استقصائية عامة في عام ٢٠٢٠، بعد خمس سنوات من اعتماد التوصية. وقد يتمثل أحد استخدامات نتائج الدراسة الاستقصائية في تنوير عملية تجديد الاستراتيجية وخطة العمل.

المتابعة والدعم المتسق للمكتب

٤٧. سوف ينفذ المكتب متابعة خطة العمل في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بموجب الإطار الاستراتيجي للبرنامج والميزانية، لا سيما بموجب النتيجة ٦ بشأن إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم. وجرت صياغة هذه النتيجة من باب الاستعداد لاعتماد التوصية. وستجرى التكييفات الضرورية لتعكس الزخم الذي تحمله التوصية رقم ٢٠٤ وخطة العمل كما وافق عليها مجلس الإدارة. ونظراً للطبيعة متعددة الاختصاصات للتوصية رقم ٢٠٤، التي يتقاطع فيها العديد من المجالات السياسية، ينبغي النظر في متابعة خطة العمل بالتآزر مع النتائج التسع الأخرى والمسائل المشتركة الثلاث وإجراء المتابعة بشأن القرارات ذات الصلة لمؤتمر العمل الدولي.

٤٨. وسوف توضع أنشطة استثارة الوعي وتطوير الموظفين موضع التنفيذ لحث كافة الموظفين التقنيين المنكبين على مجال الاقتصاد غير المنظم على الإسراع في وضع الإطار الجديد لنشاط المكتب، ألا وهو إطار التوصية رقم ٢٠٤، الذي يحل محل الأطر السابقة، ويمثل في بعض الحالات نقطة انطلاق جديدة. وسوف تخصص جلسات محددة في عدة اجتماعات عالمية للفرق التقنية يجمع عقدها في ٢٠١٦ و ٢٠١٧، لمناقشة التوصية رقم ٢٠٤.

٤٩. ومن شأن تنفيذ هذه الاستراتيجية أن يشمل العمل، وإن بكثافة مختلفة، من جانب العديد من الإدارات السياسية وإدارات الإحصاءات والبحوث ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل والمكاتب الميدانية لمنظمة العمل الدولية في كافة الأقاليم، ومن جانب مركز تورينو. وسيجري تنسيق نشاط المكتب تنسيقاً متيناً لضمان نهج داخل المكتب يكون متسقاً ومتعدد التخصصات تمشياً مع التوصية رقم ٢٠٤.

مشروع قرار

٥٠. يطلب مجلس الإدارة من المدير العام القيام بما يلي:

(أ) أن يأخذ في الاعتبار إرشاداته في اتباع خطة العمل من أجل تنفيذ التوصية رقم ٢٠٤ بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وأن يعتمد عليها عند إعداد مقترحات البرنامج والميزانية المقبلة وعند وضع مبادرات حشد الموارد؛

(ب) أن يرسل، بالأسلوب المعتاد، نص القرار بشأن الجهود الرامية إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، إلى حكومات الدول الأعضاء، وبواسطتها إلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى الوكالات الشريكة في النظام متعدد الأطراف.

الملحق

أمثلة مختارة عن منتجات المعارف ٢٠١٦-٢٠٢١

الوحدات المشاركة	مجال العمل
	استراتيجيات متكاملة بشأن الانتقال إلى الاقتصاد المنظم واستحداث الوظائف المنظمة
إدارة سياسة العمالة، إدارة الحماية الاجتماعية، إدارة ظروف العمل والمساواة، إدارة المنشآت، إدارة معايير العمل الدولية، قسم الإدارة السديدة والهيكل الثلاثي، إدارة الإحصاءات، مكتب الأنشطة الخاصة بالعمل، مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل، المكاتب الإقليمية، الفرق المعنية بالعمل اللانق	<ul style="list-style-type: none"> ■ تحديث أداة التشخيص ■ الموجزات التقنية والسياسية ■ مجموعة الأدوات المعنية بالممارسات الجيدة ■ أدوات تقييم الأثر ■ بحوث مقارنة ■ استعراض النماذج المؤسسية ■ تحديث المنشور بعنوان الاقتصاد غير المنظم والعمل اللانق: دليل بشأن الموارد السياسية الداعمة لعملية الانتقال إلى السمة المنظمة
	سياسة العمالة والمهارات
إدارة سياسة العمالة، المكاتب الإقليمية، الفرق المعنية بالعمل اللانق	<ul style="list-style-type: none"> ■ الإدماج في وضع سياسة العمالة الشاملة والتوصية رقم ١٢٢ ■ نموذج بشأن التوصية رقم ٢٠٤ في الحلقة الدراسية والأكاديمية المعنية بسياسة العمالة ■ تقييم الأثر على النهج الفعالة بشأن الإقرار بالتعلم المسبق ■ دليل سياسي للتمهدة الصناعية غير المنظمة والارتقاء بها ■ استعراض الممارسات الجيدة في إدارات الاستخدام والانتقال إلى الاقتصاد المنظم ■ بحوث بشأن أنماط النمو والعمالة والسمة غير المنظمة وبشأن الآليات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالسمة المنظمة
	إضفاء السمة المنظمة على الوحدات الاقتصادية
إدارة المنشآت	<ul style="list-style-type: none"> ■ برنامج البيئة التكمينية للمنشآت المستدامة ■ حزم تدريب جديدة بشأن إضفاء السمة المنظمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة (متابعة لمناقشة مؤتمر العمل الدولي بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٥) ■ أدلة بشأن التعاونيات والسمة المنظمة
	قوانين العمل والسلامة والصحة المهنيان وتفتيش العمل
قسم الإدارة السديدة والهيكل الثلاثي	<ul style="list-style-type: none"> ■ البحوث بشأن الممارسات التنظيمية الفعالة والابتكارية والتنفيذ الناجع لعلاقة الاستخدام ■ موجزات سياسية بشأن الممارسات الجيدة/ السلامة والصحة المهنيين، دليل تدريبي خاص بالسلامة والصحة المهنيين ونماذج من أجل الحملة الثلاثية (على المستوى القطاعي) ■ تكييف الأدوات الإرشادية لتفتيش العمل وتعميمها ■ أداة تقييم احتياجات الامتثال
	مد نطاق الضمان الاجتماعي
إدارة الحماية الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> ■ مجموعة الأدوات المعنية بالممارسات الجيدة ■ إدماج التوصية رقم ٢٠٤ في أكاديمية الضمان الاجتماعي وغيرها من الحلقات الدراسية التي يوفرها مركز تورينو

الوحدات المشاركة	مجالات العمل
	<ul style="list-style-type: none"> ■ إدماج المؤشرات الجديدة في إطار تقييم الأثر ضمن إدارة الحماية الاجتماعية ■ البحوث الموجهة نحو السياسات بشأن التوصية رقم ٢٠٢ والتوصية رقم ٢٠٤ ■ تحديد الثغرات في التغطية وتقييم تكلفة مد نطاق التغطية
	انتقال فئات محددة ومستهدفة إلى الاقتصاد المنظم
إدارة سياسة العمالة، الفرق المعنية بالعمل اللائق	<p>"١" الشباب في العمالة غير المنظمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ بحوث مقارنة ■ موجزات سياسية ■ مذكرات إرشادية
إدارة سياسة العمالة، إدارة ظروف العمل والمساواة	"٢" المرأة في العمالة غير المنظمة مع التركيز بشكل خاص على مبادرة مئوية منظمة العمل الدولية بشأن المرأة في العمل
إدارة سياسة العمالة	"٣" العمالة للحساب الخاص (بحوث وبيانات وتحليلات جديدة)
إدارة ظروف العمل والمساواة	"٤" العمال العرضيون والعمال في المنزل والعمال المنزليون والعمال المهاجرون والشعوب الأصلية والقبلية:
	<ul style="list-style-type: none"> ■ المبادئ التوجيهية السياسية وحزم الموارد ونماذج التدريب المحددة ■ دليل لإضفاء السمة المنظمة على العمال المهاجرين ■ أدوات تقييم أثر السياسة العامة على العمال المنزليين
	السمة المنظمة والأنماط التجارية
إدارة سياسة العمالة وإدارة البحوث ومكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال والمكاتب الإقليمية	<ul style="list-style-type: none"> ■ البحوث والموجزات السياسية بشأن الصلات القائمة بين التجارة وسلاسل التوريد العالمية والاقتصاد غير المنظم
	الفقر والسمة غير المنظمة
إدارة البحوث	<ul style="list-style-type: none"> ■ تركيز خاص في المنشور بعنوان <i>لمحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم، ٢٠١٦</i>
	تعزيز الإحصاءات بشأن الاقتصاد غير المنظم
إدارة الإحصاءات، إدارة سياسة العمالة، إدارة ظروف العمل والمساواة	<ul style="list-style-type: none"> ■ توسيع نطاق التغطية في ٢٠ بلداً جديداً على الأقل ■ تحديث المنشور بعنوان <i>النساء والرجال في الاقتصاد غير المنظم: صورة إحصائية</i> ■ مبادئ توجيهية من أجل جمع البيانات المتعلقة بالعمل المنزلي
	دور منظمات العمال
مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال	<ul style="list-style-type: none"> ■ استعراض الممارسات الجيدة ■ أدلة محددة لبناء القدرات، بما في ذلك التنظيم ■ استحداث منصات وشبكات للتعاون ■ السمة المنظمة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
	دور منظمات أصحاب العمل
مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل	<ul style="list-style-type: none"> ■ تطوير وتجريب المبادئ التوجيهية في بلدان رائدة، بشأن الاستراتيجيات الابتكارية الداعمة لإضفاء السمة المنظمة على قطاعات الأعمال غير المنظمة ■ برنامج تنظيم المشاريع بشأن السمة المنظمة ■ ورشة عمل تشاورية بشأن البيئة المؤاتية لأعمال المنشآت المستدامة وإضفاء السمة المنظمة عليها